

نحو تفعيل دور الجامعة في التنشئة السياسية لتحقيق الأمن القومي في المنطقة العربية: التحديات والرهانات

Towards activating the role of the university in political socialization to achieve national security in the Arab region: challenges and stakes

سمير حمياز¹

جامعة بومرداس

s.hamiaz@univ-boumerdes.dz

تاريخ الوصول 2023/04/21 القبول 2024/01/22 النشر على الخط 2024/03/15

Received 21/04/2023 Accepted 22/01/2024 Published online 15/03/2024

ملخص:

تحاول هذه الدراسة، البحث في الأدوار التي تضطلع بها الجامعة في تحقيق الأمن القومي من خلال عملية التنشئة السياسية، خاصة وأن الدولة في المنطقة العربية أصبحت في ظل المتغيرات الدولية الراهنة عرضة للتآكل من الأعلى بفعل المشاريع والتدخلات الخارجية، ومن الأسفل نتيجة للصراعات والأزمات الداخلية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج، ومن ذلك، أن الجامعة باعتبارها تشكل إحدى القنوات الهامة للتنشئة السياسية أصبحت مدعوة أكثر من أي وقت مضى لمواجهة التحديات الخطيرة التي تشهدها المنطقة العربية، وأنه كلما تم تفعيل دور الجامعة في عملية التنشئة السياسية كلما زاد الوعي السياسي واليقظة الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق الأمن القومي في المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، التنشئة السياسية، الأمن القومي، المنطقة العربية.

Abstract:

This study attempts to analyze the role of the university in achieving national security through the process of political socialization, especially since the state in the Arab region has become, in light of the current international changes, vulnerable to penetration from above due to external interference, and from below as a result of internal conflicts and crises. The study reached a set of results, including that the university is one of the important channels for political socialization that is capable of facing the serious challenges facing the Arab region. Accordingly, activating the role of the university in the process of political socialization will lead to an increase in political awareness and strategic vigilance to achieve national security in the Arab region.

Keywords: university, political socialization, national security, Arab region.

1. مقدمة:

يعتبر تفعيل دور الجامعة في التنشئة السياسية لتحقيق الأمن القومي في المنطقة العربية، مسألة حتمية وضرورة إستراتيجية، وبخاصة في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة. وبالنظر إلى التحولات الخطيرة التي تشهدها المنطقة العربية، خصوصا في أعقاب ما أطلق عليه "الربيع العربي"، وما أفرزه تداعيات خطيرة على الأمن القومي العربي، أصبحت الجامعة مدعوة أكثر من أي وقت مضى بأن تضطلع بأدوار فعالة من خلال التنشئة السياسية التي تساهم في بلورة يقظة استراتيجية ووعي سياسي جديد يجعل الدول العربية قادرة على مواجهة التهديدات المحدقة بالمنطقة، فضلا عن استيعاب رهانات وتحديات النظام العالمي بكل أبعاده واتجاهاته الاستراتيجية، الاقتصادية والثقافية، وما يحملة من تداعيات خطيرة على سيادة دول المنطقة العربية وأمنها القومي.

وعليه، يتعين على الجامعة بوصفها واحدة من أهم القنوات والمؤسسات الفاعلة في عملية التنشئة السياسية، أن تكون أكثر انخراطا واستجابة لقضايا وهموم المجتمعات العربية واحتياجاتها في البناء والأمن والتنمية. فمن خلال الأدوار السياسية للجامعة يمكن تلقين وغرس العديد من المدركات والقيم السياسية المساهمة في تنشئة المواطن الصالح كطرف فاعل في معادلة التنمية الوطنية الشاملة، كما يمكن ترسيخ تركيبة إدراكية وإيديولوجية تتمحور بالأساس حول مفاهيم بالغة الأهمية كالوحدة الوطنية، الولاء للوطن بعيدا عن الانتماءات التحت وطنية (القبلية، المذهبية..)، أو العابرة للحدود، وكذا تكريس هوية وطنية موحدة وموحدة لمختلف المكونات الاجتماعية بعيدا عن كل أشكال الاحتقان الطائفي والتعبئة المذهبية التي عادة ما تنفجر في شكل أزمات هوياتية وصراعات طائفية وعرقية..، بالإضافة إلى تحقيق التنمية السياسية وتعزيز قيم الديمقراطية، منطق التسامح والحوار بدلا من ثقافة التنافر والصراع، وغيرها من القيم السياسية المساهمة في توفير شروط الاستقرار والسلم المستدام الضرورية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

كما تظهر الأهمية المتعاظمة التي تكتسبها الجامعة، من خلال وظائفها في التنشئة السياسية خاصة في ظل المشاريع الجيوبوليتيكية (الشرق الأوسط الكبير، الفوضى الخلاقة، فوضى "الربيع العربي") التي تهندسها قوى الهيمنة الدولية لتفكيك دول المنطقة العربية وإعادة تركيبها وفق منطق سايكس بيكو جديد ولكن على أسس طائفية وعرقية، وهو الأمر الذي يشكل خطرا استراتيجيا على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لدول المنطقة، خاصة في ظل لجوء قوى الاستكبار العالمي لتوظيف المدخل الطائفي والإثني لتفجير دول المنطقة من الداخل، بل حتى اللجوء إلى سياسات التدخل الدولي بذريعة حماية حقوق الإنسان والأقليات بالشكل الذي يخدم مصالحها الحيوية والاستراتيجية على حساب تقويض سيادة دول المنطقة وأمنها القومي.

ومن هذا المنطلق، فالجامعة يمكن أن تشكل حصنا منيعا من خلال نشر الوعي السياسي بالمخاطر التي تنطوي عليها المخططات التي يتم التنظير لها في الدوائر الاستراتيجية الغربية، لإذكاء الصراعات والمذهبية والهوياتية لتفجير دول المنطقة من الداخل، الأمر الذي يشكل خطرا استراتيجيا على الوحدة الوطنية والأمن القومي للدولة.

في الحقيقة أن الموضوع محل الدراسة يكتسي أهمية بالغة، ليس فقط لكونه يحاول تشخيص واقع ودور الجامعة في التنشئة السياسية لتحقيق الأمن القومي في المنطقة العربية، وإنما أيضا يحاول تقديم البدائل التي من شأنها جعل الجامعة أكثر استجابة

للتحديات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي العربي، وأكثر انخراطا وقربا من هموم وقضايا المجتمعات العربية واحتياجاتها الأمنية والتنمية.

تأسيسا على ما سبق، وفي ظل التحولات الخطيرة التي تشهدها المنطقة العربية، فإنه من الضروري التساؤل عن الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الجامعة في تحقيق الأمن القومي العربي من خلال عملية التنشئة السياسية؟ وكيف يمكن أن تساهم التنشئة السياسية للجامعة في بلورة وعي سياسي ويقظة استراتيجية كفيلة بمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي في المنطقة العربية؟

وتتفرع هذه الإشكالية المركزية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي التحديات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي في المنطقة العربية؟.
 - فيما تتمثل الأسباب التي أدت إلى انقطاع الجامعة عن محيطها وواقفها الاجتماعي، وما يفرزه هذا الواقع من تحديات ورهانات؟
 - ما هي البدائل التي من خلالها يمكن جعل التنشئة السياسية للجامعة أكثر استجابة لمتطلبات الأمن القومي العربي؟
 - ما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجامعة في تحقيق الوحدة الوطنية والأمن القومي خاصة في ظل التحديات والمخاطر الداخلية الدولية التي تشهدها المنطقة العربية؟
 - كيف تساهم الجامعة عبر وظيفة التنشئة السياسية في تحقيق التنمية السياسية وتكريس ثقافة المواطنة، التسامح والديمقراطية المشاركة وغيرها من القيم المساهمة في توفير شروط الاستقرار والسلام المستدام؟
 - سعيا للإجابة عن الإشكالية، فإن هذه الدراسة تحاول اختبار الفرضيات التالية:
 - كلما تم تفعيل دور الجامعة في عملية التنشئة السياسية كلما زاد الوعي السياسي واليقظة الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق الأمن القومي ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تشهدها المنطقة العربية.
 - يتوقف تحقيق قيم الأمن القومي، الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي في المنطقة العربية على مدى نجاح التنشئة السياسية التي تضطلع بها الجامعة في تكريس قيم المواطنة، الانتماء، التسامح، الديمقراطية... الخ.
 - ضعف التنشئة السياسية التي تضطلع بها الجامعة يؤدي إلى قلة المناعة والانكشاف الأمني للمنطقة العربية.
- لمعالجة الموضوع اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي: لرصد التطور التاريخي الذي عرفه مفهوم التنشئة السياسية وكذلك إبراز التحولات التي طرأت على وظائف الجامعة ومن ثم معرفة الثابت والمتغير من تلك التطورات. بالإضافة إلى الاقتراب البنيوي الوظيفي: الذي ينطلق من فكرة أن كل مجتمع ينطوي على مجموعة من البنى التي تقوم بوظائف معينة، وبالتالي معرفة الدور الوظيفي للجامعة باعتبارها تشكل إحدى البنى الاجتماعية الهامة التي تضطلع بوظيفة التنشئة السياسية. كما اعتمدت الدراسة أيضا على الاقتراب النسقي: الذي يركز على المدخلات والمخرجات وبناء على ذلك تكون التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها دول المنطقة بمثابة المدخلات والحلول التي تقدمها الجامعة من خلال عملية التنشئة السياسية لمواجهة تلك المخاطر بمثابة المخرجات.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة: الجامعة، التنشئة السياسية، الأمن القومي

1.2 الجامعة

إن مصطلح الجامعة University من الناحية اليتيمولوجية مأخوذ من الكلمة اللاتينية Universitas وتعني الإتحاد والتجمع، وعلى هذا استخدمت كلمة جامعة للدلالة على تجمع الطلبة والأساتذة، والملاحظ أن الكلمة العربية جامعة هي ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفة لها ذلك إن مدلولها العربي أيضا يشير إلى التجمع أو التجميع.¹ أما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت التعاريف التي قدمت بشأن الجامعة نظرا لتعدد الزوايا التي يمكن من خلالها دراسة ومقاربة هذا المفهوم، ولذلك هنا من يركز في تعريفه على الأهداف، ومنهم من يركز على الوظائف، بينما يركز آخرون على الهياكل.

لقد عرف قاموس Oxford الجامعة بأنها "مؤسسة للتعليم والبحث المتقدم". كما ورد في الموسوعة البريطانية أن الجامعة هي "معهد للدراسات العليا يتألف من كليات الآداب والعلوم ومدارس للمهنيين ومدرسة خريجي الدراسات العليا وهذا المعهد يملك حق منح الدرجات العلمية في ميادين الدراسات المختلفة".² وهناك أيضا من ذهب إلى تعريف الجامعة بأنها مؤسسة اجتماعية تهدف إلى تكوين الإطارات وتطوير البحث العلمي وخدمة المجتمع.³

وقد عرفها رامون ماسيا مانسو بأنها مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاص يستعمل وسائل وتنسيق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما لمعرفة عليا. أما المشرع الجزائري، فقد اعتبر الجامعة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في نشر وتعميم المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد، ولذلك فقد وضعها تحت وصاية الدولة في خدمة الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المحددة من طرفها.⁴

ترجع نشأة التعليم العالي بصورته المألوفة الآن إلى السياق الغربي للقرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث قامت صورتان: أولهما على نمط معدل من النظام البريطاني ممثلا بجامعة أكسفورد وكامبريدج فيما يتعلق بالآداب Liberal Arts وعلى نحو ما كان يتم إدراكها خلال عصر النهضة، بينما جاءت الصورة الثانية معدلة من النظام الألماني للدراسات العليا والبحث العلمي. وخلال القرن التاسع عشر، تم إدماج النظامين معا بعد الاستفادة من إصلاحات النظام الألماني للتعليم العالي، وعلى نحو ماتم فرضه في الولايات المتحدة، على برامج ما بعد الدراسة بالمرحلة الجامعية الأولى Undergraduate. ونتيجة لاحتفاظ كل نظام تعليمي بقيمه وأهدافه المتميزة، فقد ترتب على ذلك نوع من الصراع بين الأدوار الاجتماعية لكل من النظامين التعليميين حتى الوقت الراهن.⁵

¹ محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص 9.

² سامي سلطي عريفج، الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر، الأردن، 2001، ص 26.

³ وريدة براهيم، المعوقات الاجتماعية للأستاذ الجامعي وأثرها على أهداف المؤسسة الجامعية، دراسة حالة باتنة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2004، ص 20.

⁴ فضيل دليو، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 79-80.

⁵ إسماعيل محمود حسن، التنشئة السياسية: دراسة في أخبار التلفزيون، دار النشر للجامعات، مصر، 1997، ص 32-33.

بوجه عام، تظهر مراجعة الأدبيات السياسية المتخصصة حول علاقة الجامعة بمجتمعها ودورها فيه أن هذا الدور وطبيعة الوظيفة المجتمعية للجامعة قد اتصفا بالتعدد، كما تميزا بطبيعة تراكمية، وعادة دونما إسقاط أو تحلى عن أدوارها السابقة عبر القرون. وبينما تعود الخبرة التاريخية الغربية بنشأة الجامعة ككيان مستقل إلى العصور الوسطى، خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر، فإن دور ووظيفة الجامعة قد تبلور تاريخياً، وتحديداً في الغرب، حول محاور متواصلة بدأت بالتنشئة والتربية الدينية لرجال الدين وقادة الكنيسة، لتنتقل إلى دراسة القانون وإعداد وتجنيد النخبة السياسية، ثم يتسع دورها وتدرجياً ليتبلور، وبوجه عام، حول الاستجابة لاحتياجات المجتمع، وصولاً إلى المرحلة الراهنة المتمثلة في البحث عن المعرفة واقتنائها من أجل المعرفة من جانب، وتسخيرها لصالح الإنسان من جانب آخر.¹

أما على الصعيد العربي الإسلامي، وعلى نحو ما تؤكد مصادر تاريخية عديدة، فإن مراجعة الخبرة العربية الإسلامية بنشأة الجامعات ودورها في مجتمعاتها، تؤكد أن الجامعة كانت في حينها تعبر عن فهم ووعي شاملين لدور "المسجد" أو "الجامع الجامعة" وإدراكه لمسئوليته في قضاء احتياجات مجتمعه. من هنا جاءت وجهات النظر القائلة بأن الجامعة بمفهومها العصري ورسالتها العلمية تُعد "حديثاً من حيث الشكل فقط"، فقد قامت في الحضارة الإسلامية مؤسسات تعليمية مستقلة ورسمية كانت تؤدي وظيفتها العلمية على أفضل وجه، ولم تكن مؤسسة المسجد بمعزل عنها، ذلك أن أقدم الجامعات الإسلامية المعاصرة نشأت لصيقة بالمسجد الجامع وتحمل اسمه (الزيتونة، الأزهر، القرويين..)، كما كان خريج هذه المؤسسات ينتسب إليها في اسمه كلقب علمي يشرفه، كما كان لهذه الجامعات أدورا حضارية بارزة عبر التاريخ.²

والحقيقة أن الجامعة هي بمثابة مركز الإشعاع الثقافي والمعرفي وضرورة أساسية من ضرورات حياة ونهضة المجتمعات والأمم، إلا أنها تسمد تعريفها من الأهداف التي يحددها لها المجتمع الذي تنتمي إليه، وهي تختلف عن باقي المؤسسات باعتبارها تقوم بوظائف متعددة، فالمقصود بالوظائف هو كل ما يتعلق بدور الجامعة ومسؤولياتها وأساس وجودها، والملاحظ أن رسالة الجامعة وتطور وظائفها تختلف باختلاف الزمان والمكان وكذلك تخضع لتطور المجتمع علمياً وتكنولوجياً.³

لقد درجت الأدبيات والدراسات ذات الصلة بقضايا التعليم العالي على تحديد ثلاث وظائف أساسية تضطلع بها الجامعة وتمثل في:

■ التكوين الجامعي:

يعتبر التكوين الجامعي مطلباً استراتيجياً لتكوين الرأسمال البشري المؤهل الذي يعد من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها نهضة الشعوب والأمم، فالجامعة هي بمثابة المحيط الطبيعي لنشأة وتطوير المعرفة باعتبارها مركز الإشعاع الفكري والثقافي. فعملية التكوين

¹ نفس المرجع، ص 35.

² فضيل دليو، المرجع السابق، ص 75.

³ كريمة حوامد، دور الجامعة في التنشئة السياسية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 85.

تشكل إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها الجامعة لتنمية العنصر البشري تنمية شاملة ومتكاملة بالشكل الذي يمكنه من مواجهة تحديات العصر، وكذلك المساهمة في التنمية الوطنية.¹

■ تطوير البحث العلمي:

وقد كانت البدايات الأولى لهذه الوظيفة الثانية التي تضطلع بها الجامعة في إنجلترا عندما تم إنشاء أول المعامل الملحقه بالجامعات وهي كلازندوف في أوكسفورد عام 1866، وفي الولايات المتحدة الأمريكية مع صدور قانون موريل 1862 الذي أكد على أهمية إنشاء مؤسسات للبحث العلمي، كما تجدر الإشارة أن الجامعة الألمانية في بداية القرن 19 هي من أولى الجامعات التي اهتمت بالبحث العلمي. في الحقيقة، أن البحث العلمي الجامعي لا يتمثل فقط في ترقية العلوم وإنتاج المعرفة وإنما أيضا يرتبط بخدمة المجتمع وبخطط التنمية.

■ خدمة المجتمع:

في ظل التغيرات العالمية المتسارعة أصبح التعليم العالي يحظى بأهمية بالغة في تقدم المجتمعات ونموها، ورغم أن خدمة المجتمع تحتل المرتبة الثالثة في تصنيف وظائف الجامعة إلا أنه ثمة توجه عام يعتبر بأن خدمة المجتمع ينبغي أن تصدر الوظائف التي تقوم بها الجامعة بحكم أهميتها الحيوية. في الحقيقة أن الجامعة لا يمكن أن تحقق ذاتها وتثبت وجودها ما لم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع ومتطلبات نموه والعمل على حل مشكلاته وتلبية حاجياته المختلفة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى خبرة الجامعات الأمريكية في تناول مشكلاتها المجتمعية، وظهور دور الجامعة في الوصول إلى مجتمعها في إطار ما يُعرف منذ ذلك الحين باسم جامعة "السبق أو التميز" "University Outreach"، دلالة على سبق الجامعة وتميزها بالخروج إلى مجتمعها للتعرف على احتياجاته وتلبيتها.²

2.2 التنشئة السياسية

في الحقيقة أن التنشئة السياسية كمعنى ليست وليدة العصر الحديث، بل إن جذورها التاريخية ترجع إلى فترات زمنية بعيدة، ومن هذا المنطلق، هناك من يرجع جذور الاهتمام بها إلى القرن 6 ق.م أين كان الفيلسوف الصيني كونفوشيوس (551-478 ق.م) يدعو الدولة إلى ضرورة تعليم الناشئة بغية إنشاء نظام اجتماعي سليم يؤدي إلى قيام حكم صالح ومستقر. كما أكد أيضا الفلاسفة اليونان من بعده على أهمية التربية ومنهم أفلاطون (427-347 ق.م) في كتابه الجمهورية حيث اعتبر أن التعليم يمثل أحد أهم مقومات المدينة الفاضلة وأشار إلى أن النظام التعليمي المستنير هو خير سبيل لتكوين المواطن الصالح. ومن جهة أخرى أكد أرسطو (384-322 ق.م) في كتابه السياسة أن الدولة التي لا تهتم بالتربية السياسية فإنه ستضر سياساتها.³

¹ نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرجات عباس، سطيف، 2012، ص 47.

² أحمد محمود الخطيب، معاينة عادل سالم، الإدارة الإبداعية للجامعة، نماذج حديثة، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006، ص 52-53.

³ كريمة حوامد، المرجع السابق، ص 29.

كما يمكن أيضا أن نفتفي أثر الاهتمام بالتنشئة السياسية في التراث الإسلامي من خلال إسهامات وكتابات العديد من علماء المسلمين من أمثال الفارابي، الماوردي، وابن تيمية، ضف إلى ذلك طروحات الشيخ الألباني التي تفر بأهمية التصفية والتربية كمدخل هام لبناء الدولة الإسلامية القوية.

وفي العصر الحديث نجد أن الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778م) أكد عل تأثير الثقافة والتنشئة السياسية على نظام الحكم في الدولة وسياساتها العامة.¹

أما التنشئة السياسية كمصطلح علمي فهي حديثة نسبيا في علم الاجتماع السياسي، إذ كان الاستخدام الأول للمصطلح كان من طرف هيربرت هايمن في كتابه "التنشئة السياسية" الذي نشره سنة 1959.²

في الحقيقة، أنه بالرغم من كون التنشئة السياسية تشكل أحد المفاهيم المحورية في أدبيات علم الاجتماع والسياسة المعاصرة، فضلا عن كونها تستقطب اهتمامات العديد من الباحثين والدارسين إلا أن التعاريف التي قدمت بشأنها هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف، وعلى هذا يمكن القول أنه ثمة مآزق معرفي إبستمولوجي في تحديد مفهوم التنشئة السياسية.

هناك من ذهب لتعريف التنشئة السياسية على أنها "عملية تسعى من خلالها كافة مؤسسات المجتمع لإكساب الفرد مجموعة من القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف، أي هي عملية تؤدي إلى إكساب الفرد ذات سياسية ونضج سياسي، علما أن الذات السياسية تنطوي على التوجهات والقيم التالية: الشعور بالانتماء، أحاسيس وطنية، تبني مواقف سياسية معينة، انتماء إيديولوجي أو حزبي... الخ.³

كما عرفها أيضا فريد جرينشتاين التنشئة السياسية بأنها تعني عملية التلقين الرسمي و غير الرسمي، المخطط وغير المخطط للقيم، المعلومات والمهارات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع. أما كينيث لانجتون يعتبر أن التنشئة السياسية في أوسع مضامينها تعني "بكيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل إلى جيل آخر".

من خلال رصد واستقراء التعاريف المختلفة للتنشئة السياسية يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين:

اتجاه ينظر إلى التنشئة السياسية كعملية يكتسب الفرد من خلالها هويته الشخصية التي تمكنه من التعرف على ذاته وقضاء مطالبه كما يشاء باعتباره عضو في المجتمع له نظام سياسي معين، وعليه، التنشئة السياسية حسب هذا الاتجاه هي المتحكم في تعديل الثقافة السياسية في المجتمع وتغييرها بثقافة تكون هي الأنسب للنهوض بالمجتمع وتحقيق استقراره السياسي. واتجاه آخر ينظر إليها كعملية تلقين للقيم السياسية والمعايير والأهداف السلوكية في ضمير المجتمع وتعليمها وتقديمها للأطفال لضمان بقاءها واستمرارها عبر الأجيال مما يعطي للمجتمع وقنواته دور السيد في عملية التنشئة السياسية.

¹ إسماعيل محمود حسن، المرجع السابق، ص 9.

² عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 37.

³ كريمة حوامد، المرجع السابق، ص 32.

من هذا المنطلق، فإن التعريف الشامل للتنشئة السياسية ينبغي أن يشتمل على هذا الاتجاهين معا، ومن ذلك التعريف الذي قدمه **سمير خطاب** الذي عرف التنشئة السياسية "بأنها العملية التي تسعى من خلالها كافة مؤسسات التنشئة إلى إكساب الفرد القيم والمعايير والتوجهات السياسية، اللازمة للتكيف مع أهداف المجتمع ليس فقط من اجل الحفاظ على الوضع القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل آخر بصورة جامدة وآلية وإنما أيضا تغيير أو إيجاد الثقافة السياسية اللازمة لاستقرار المجتمع".¹ والجدير بالإشارة أن مفهوم التنشئة السياسية هو في درجة كبيرة من التداخل مع مفاهيم أخرى مشابهة، إلا أنها تختلف معه من حيث المعنى، ومن ذلك مفهوم الثقافة السياسية الذي هو جزء من الثقافة العامة كما يرى **موريس دوفيرجيه** أو هي الجانب السياسي للثقافة، بالإضافة على مفهوم التنمية السياسية التي عرفها **لوسيان باي** "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعددة الجوانب غايتها الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، وتتميز بثلاث مظاهر أساسية: التمايز الوظيفي، قدرة وكفاءة النظام، والاتجاه نحو المساواة".²

لقد تعددت قنوات ومؤسسات التنشئة السياسية في كل مجتمع، وبالرغم من إمكانية تحديد عددها إلا أنه يصعب ترتيبها من حيث الأهمية، ذلك أن نوع الثقافة السياسية السائدة في كل مجتمع، ودرجة نضجه السياسي وطبيعة نظامه السياسي، كلها عوامل تحدد القنوات الأفضل والأنجح في عملية التنشئة السياسية، فبينما نجد في الديمقراطيات الغربية وسائل الإعلام تضطلع بدور هام في التنشئة السياسية نجد بالمقابل في المجتمعات التقليدية مؤسسات أخرى تتصدر عملية التنشئة السياسية على غرار الأسرة مثلا. ولذلك لا يمكن إنكار دور أية وسيلة من هذه الوسائل، ولكن جرت العادة إلى تقسيمها إلى قنوات ومؤسسات مباشرة وأخرى غير مباشرة.³

■ المؤسسات والقنوات المباشرة:

- **الأحزاب السياسية:** تشكل الأحزاب السياسية إحدى أهم المؤسسات الفاعلة بشكل مباشر في عملية التنشئة السياسية، خاصة في الدول الديمقراطية التي تأخذ بنظام التعددية الحزبية، والحزب السياسي كما هو معروف هو مجموعة من الأشخاص المنظمين تجمعهم إيديولوجية واحدة ويهدفون إلى تحقيقها ميدانيا ويقصدون من وراء ذلك الوصول إلى السلطة وممارستها. ويظهر دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية من خلال العديد من الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية كالتأطير السياسي والإيديولوجي، التدريب، تنشيط الحياة السياسية مما يزيد من رفع الوعي السياسي في المجتمع، فضلا عن محاولة غرس قيم سياسية معينة عبر وسائل الإعلام الخاصة بها، المجلات والصحف التابعة لهذه الأحزاب.⁴
- **وسائل الإعلام:** تساهم وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها بشكل كبير في التنشئة السياسية، نظرا لما تملكه هذه الوسائل من تأثير فعال على توجهات الأفراد وصناعة الرأي العام والمواقف السياسية، فضلا عن تكريس قيم سياسية معينة

¹ سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 41.

² محمد الرضواني، التنمية السياسية بين غموض المعنى والخلفيات الإيديولوجية، المجلة المغربية للكتاب، العدد 36، 2006، ص 33-34.

³ نيفين محمد أبو هريدي، دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص 67.

⁴ عبد الغني بسيوني، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، مصر، 1997، ص 87.

أو العمل على هدم قيم أخرى. ونظرا لهذا التأثير الرهيب لوسائل الإعلام (السلطة الرابعة) نجد أن دول العالم تسعى جاهدة للسيطرة عليها والعمل على توظيفها لنشر معتقداتها السياسية ودعم شرعيتها وتبرير مواقفها السياسية.¹

■ المؤسسات والقنوات غير المباشرة:

تطلق عليها هذه التسمية لكونها لا تعلن أو تضع التنشئة السياسية كهدف رئيسي لها، فوظيفتها الأساسية هي اجتماعية، إلا أنها بطريقة مباشرة تتحول إلى مؤسسات ذات وظائف وأدوار سياسية، وتمثل هذه المؤسسات في: الأسرة، المؤسسات التعليمية، المؤسسات الدينية، كلها قنوات تساهم في غرس وتكريس قيم أخلاقية، سياسية معينة تلعب دورا هاما في تحديد السلوكيات السياسية للأفراد.

فعلى سبيل المثال عادة ما تلجأ الأنظمة السياسية الحاكمة إلى توظيف وتوجيه المؤسسات التعليمية عبر مضامين البرامج والمقررات الدراسية، وكذلك المؤسسات الدينية عبر الأنشطة الدعوية إلى غرس قيم واتجاهات سياسية معينة، كثقافة المواطنة، الانتماء، الوحدة الوطنية، التسامح... الخ.

تعد التنشئة السياسية عملية يكتسب الأفراد من خلالها قيما ومعلومات واتجاهات ترتبط بالتنظيم السياسي لمجتمعاتهم، وتحديد إدراكهم للمسائل السياسية واستجاباتهم لها، وتبدو هذه العملية في المجتمعات التي ينشغل شبابها بقضايا هامشية بدلا من الانشغال بالقضايا والتحديات المصرية التي تم الوطن مسألة بالغة الأهمية، خاصة في ظل تنامي تيارات الغزو الثقافي، فضلا عن محاولات نخب ثروات دول المنطقة والعمل على تقويض سيادتها ووحدها الوطنية، وتعريض أمنها القومي للخطر. ومن هنا تبرز أهمية التنشئة السياسية كوسيلة لترسيخ القيم المساهمة في تحقيق المناعة الوطنية.²

وبصفة عامة يمكن إبراز أهداف عملية التنشئة السياسية في النقاط التالية:

✓ تحقيق التكامل السياسي والوحدة الوطنية:

إذا كان مفهوم التكامل السياسي يشير إلى إدماج وصهر العناصر الاجتماعية والدينية والعرقية في الدولة الوحدة فإن تحقيق هذا الاندماج السياسي يقتضي تفعيل دور التنشئة السياسية من أجل تعزيز قيم الانتماء وثقافة المواطنة عبر تجاوز كل الولاءات التحتية القبلية، الدينية، الإثنية أو حتى الولاءات العابرة للحدود على حساب الولاء للوطن.³

✓ تنمية المعرفة والوعي السياسي:

وذلك من خلال تزويد الفرد بمعلومات ومعارف سياسية يتمكن على هديها من فهم وتحليل القضايا السياسية الحيطه به، كما أن نمو المعرفة السياسية تعد من العناصر الهامة في لتحقيق الوعي السياسي، وكذلك اندماج الأفراد بشكل إيجابي وفعال في الحياة السياسية على الوجه الذي يساهم في تحقيق البناء والتنمية الوطنية الشاملة.

¹ نيفين محمد أبو هرييد، المرجع السابق، ص 57.

² إسماعيل محمود حسن، المرجع السابق، ص 24.

³ عبد الهادي الجوهري، المرجع السابق، ص 136-137.

✓ إنجاح عملية بناء الدولة الوطنية:

تعتبر التنشئة السياسية مدخلا أساسيا لتنشئة المواطن الصالح الذي يمتلك منسوب معتبر من الوعي السياسي الأمر الذي يجعله كعنصر فاعل ومساهم في عملية بناء الدولة الوطنية. وبصفة عامة، يمكن القول أن التنشئة السياسية تشكل مدخلا هاما لتحقيق الأمن القومي، الاستقرار السياسي، فضلا عن دورها في تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية الشاملة.

2.3 الأمن القومي

إن التعاريف التي قدمت بشأن مفهوم الأمن القومي هي شديدة التباين و الاختلاف، الأمر الذي يعكس الطبيعة الغامضة والمعقدة لمفهوم الأمن¹، ويعتبر تعريف "باري بوزان" للأمن (وهو يمثل أحد أقطاب الدراسات الأمنية) من أحدث التعريفات وأكثرها تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة، إذ يعرف "بوزان" الأمن على أنه يشير إلى "العمل على التحرر من التهديد".² وفي سياق النظام الدولي، هو قدرة الدولة على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.³ أما "أرنولد ولفرز" فقد عرف الأمن القومي من الناحية الموضوعية، بأنه يرتبط بغياب التهديدات حول القيم المركزية للدولة، كالاستقلال السياسي، السيادة، الوحدة الترابية... الخ.⁴

ومن جهته ذهب أمين هويدي لتعريف الأمن القومي بأنه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية. أما "بترس بطرس غالي" فقد طرح مقاربة مفاهيمية موسعة للأمن القومي حيث يرى أن الأمن القومي لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري و لا يمس سلطة الدولة وسيادتها ووحدها الإقليمية فقط، و إنما أيضا يمتد ليشمل الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، فالأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي.⁵

4. مسح عام لواقع ودور الجامعة في تحقيق الأمن القومي في المنطقة العربية من خلال عملية التنشئة السياسية

لقد أصبح تفعيل دور الجامعة من خلال عملية التنشئة السياسية مسألة حتمية في ظل ما تشهده المنطقة العربية من تحديات داخلية ودولية، من شأنها أن تؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة على أمنها القومي ووحدها الوطنية، ومن هذا المنطلق، أصبحت الجامعة مدعومة أكثر من أي وقت مضى بأن تلعب دور لمواجهة هذه التهديدات والمخاطر المحدقة بدول المنطقة.

¹ هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2004، ص18.

² Barry Buzan, People, States and Fear: an Agenda for International Studies in the Past Cold War Era, Lynn Rinner Publisher, New York, 1991, pp. 18-19.

³ Ibid, p.19.

⁴ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص14.

⁵ خميسي شبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية -فترة ما بعد الحرب الباردة-، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص25.

1.4 قراءة عامة في التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المنطقة العربية

■ التحديات الداخلية:

- يقصد بالتحديات الداخلية مجمل المخاطر والتهديدات التي تنتج ضمن البيئة الداخلية والوطنية داخل حدود الدولة الواحدة، وبمن تحديد هذه التحديات في النقاط التالية:
- التناقضات الداخلية التي تعاني منها العديد من الدول العربية والتي يمكن إرجاعها لأسباب سياسية، مذهبية، اقتصادية، واجتماعية..، وغيرها من العوامل التي غالبا ما تؤدي إلى الاحتقان الداخلي.
 - الانتفاضات والثورات التي تشهدها العديد من الدول العربية والتي عادة ما يطلق عليها في وسائل الإعلام " بالربيع العربي"، والتي أدت إلى انكشاف الأمن القومي العربي.
 - اختيار الدولة الوطنية وتنامي بالمقابل فواعل غير دولانية لتهمين على الساحة السياسية، وبالتالي تكريس منطلق اللا دولة، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى الحالة العراقية أين يسيطر تنظيم الدولة الإسلامية على مساحات جغرافية شاسعة وعلى ثروات هائلة من النفط العراقي الأمر الذي يؤدي إلى تآكل المنطق السيادي للدولة.
 - الصراعات الطائفية والحروب الأهلية التي تعاني منها الدول العربية وهنا تجدر الإشارة إلى الانتهاكات الجسيمة والسفارة التي تتعرض لها الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، بفعل الممارسات اللاإنسانية لجماعات التطرف والإرهاب، وهنا أيضا يمكن الإشارة إلى النموذج العراقي.
 - بالإضافة أيضا إلى التحديات الناجمة عن إشكالية بناء الدولة، العجز الديمقراطي، الفشل التنموي، غياب التوزيع العادل للثروة، سيادة منطق التهميش والإقصاء وغيرها من العوامل المحركة للصراعات الداخلية في الدول العربية.¹

■ التحديات الخارجية:

- يقصد بالتحديات الدولية كل المخاطر والتهديدات القادمة خارج الحدود الإقليمية للدولة أي تكون نابعة من المحيط أو البيئة الدولية والنظام العالمي، وتتمثل هذه التحديات في:
- تنامي تيارات الغزو الثقافي " الإمبريالية الثقافية" التي تهدف إلى طمس الهوية العربية والإسلامية وإفراغها من محتواها الإسلامي، وبالتالي اهتزاز منظومة القيم وانكشاف الأمن الثقافي للدول العربية.²
 - العنف البنيوي والظلم الذي يمارسه النظام العالمي الجديد ضد دول العالم الثالث لاسيما العربية منها.
 - نظام العولمة الجائر والمحاولات المستمرة لنهب ثروات دول المنطقة (النفط) ليس فقط عبر اللجوء إلى منطق القوة، وإنما أيضا عبر تفعيل دور الشركات المتعددة الجنسيات لتكريس نظام الهيمنة الإمبريالية والاستعمار الاقتصادي.
 - التدخلات العسكرية المباشرة التي تمارسها قوى الهيمنة الدولية، تارة باسم حماية حقوق الإنسان والأقليات أو بدعوى مكافحة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل تارة أخرى.

¹ كريمة حوامد، المرجع السابق، ص15.

² محمود محمود النجيري، الأمن الثقافي العربي: التحديات وآفاق المستقبل، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991، ص11.

- المخططات التي تستهدف تفكيك دول المنطقة خدمة للمصالح الحيوية للصهيونية العالمية، ومن ذلك مشروع الفوضى الخلاقة، الشرق الأوسط الكبير، فوضى "الربيع العربي".¹
- تأسيساً على ما سبق، يتضح أن المنطقة العربية في المتغيرات الدولية الراهنة أصبحت عرضة للتآكل من الأسفل يفعل التحديات والأزمات الداخلية ومن الأعلى بحكم الضغوط والتحديات الخارجية الناجمة عن العولمة وعن إستراتيجيات الهيمنة التي تمارسها قوى الاستكبار العالمي، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تفعيل دور الجامعة من خلال عملية التنشئة السياسية لمواجهة هذه المخاطر والتهديدات.

2.4 الجامعة والتنشئة السياسية: أي دور للجامعة في تحقيق الأمن القومي العربي؟

إن الدارس لواقع ودور الجامعة في المنطقة العربية عامة، يستشف بأن الجامعة باتت معزولة ومنقطعة عن محيطها وواقعها الاجتماعي، فمحتوى البرامج التعليمية في الكثير من الدول العربية لا تتجاوب مع الظروف والتحديات التي تواجهها المجتمعات والدول العربية، وعلى هذا فالجامعة في المنطقة العربية هي بعيدة كل البعد عن هموم وقضايا المجتمع واحتياجاته في البناء والأمن والتنمية.²

ومن جهة أخرى، فإن مضامين البرامج التعليمية في عموم الدول العربية، هي متأثرة بالغرب وتدور حول "المركزية الغربية"، ولذلك فهي لا تتماشى مع خصوصيات المجتمعات العربية المسلمة وما تعرفه من تغيرات وتحديات، وبذلك فهي غير ناجعة لمعالجة المعضلات التي تشهدها المجتمعات العربية.³

علاوة على ذلك، فهذه البرامج لا تساهم في تحقيق تكوين سياسي للطلاب بقدر ما تساهم في تكوين إنسان يحمل أفكاراً وسلوكيات غريبة دون أن يعرف كيف يمارسها في محيطه الاجتماعي، لأنه لا يوجد اهتمام بتعريف الطالب بالنظام السياسي الذي هو جزء منه، ولا بإرساء قيم الثقة في مؤسسات وشخصيات هذا النظام، ولا بإذكاء الشعور بالانتماء إليه والولاء له، ولا بإرساء قيم المشاركة الفعالة التي تساعد على إشعار الفرد بأنه مفيد لوطنه، وله دور فعال في تحقيق استقراره، وإرساء الأمن فيه، وبذلك في تنمية روح الانتماء الإحساس بالهوية سواء كانت وطنية أم قومية.

وفي سياق البحث في طبيعة ودور الجامعة في التنشئة السياسية في المنطقة العربية، يلاحظ أن الجامعة بدلا من أن تمارس وظيفتها النقدية كمؤسسة انتقادية ضرورية لاكتشاف مخاطر وعيوب المجتمع وتوجيهه، باعتبار الجامعة حارسة على المجتمع، نلاحظ أن الجامعة فقدت استقلاليتها وباتت خادمة للأنظمة السياسية القائمة وقابعة تحت سيطرة الأجهزة السياسية الحاكمة.⁴

¹ سمير حمياز، إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، دراسة حالة الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 225.

² محمد خميس حرب، الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة في مصر: واقع ومستقبله، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011، ص 141.

³ دينا إبراهيم أحمد جمال الدين، دور التعليم العالي في التمايز الاجتماعي، رسالة ماجستير في علوم التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1995، ص 101.

⁴ محمد ضياء زاهر، الجامعة والسلطة: مدخل لدراسة الوظيفة النقدية للجامعة، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص 34.

وبالنظر إلى الأزمات والتحديات الداخلية والتهديدات الخارجية التي تواجهها المنطقة العربية، وبخاصة بعد ما عرف "بالربيع العربي" وما أفرزه من تبعات ومخاطر، أصبح تفعيل دور الجامعة مسألة حتمية ليس فقط من أجل احتواء هذه المخاطر لتحقيق مطلب الأمن القومي، وإنما لتوفير شروط ومقومات التنمية الوطنية الشاملة والسلام المستدام.¹

تأسس على ذلك، فإن الدول العربية هي في أمس الحاجة إلى تفعيل دور الجامعة في التنشئة السياسية، خاصة في ضوء التحديات والمتغيرات الدولية الراهنة، ذلك أنها ستساهم بشكل كبير في إيقاظ وعي سياسي جديد برهانات وتحديات النظام العالمي بكل أبعاده واتجاهاته الاستراتيجية، الاقتصادية والثقافية، وما يحمله من مضاعفات خطيرة على شعوب ودول المنطقة، خاصة وأن الاستعمار وسياسات النهب الإمبريالي اتخذ أشكالاً ومبررات جديدة في عصر العولمة، الذي أصبحت فيه سيادة ومقدرات شعوب ودول العالم العربي محل انتهاك على نطاق واسع تارة باسم حماية حقوق الإنسان (التدخل الإنساني) ونشر الديمقراطية (التدخل الديمقراطي) أو بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي (الحروب الإستباقية) تارة أخرى، فضلاً عن المشاريع الجيوبوليتيكية (الشرق الأوسط الكبير، الفوضى الخلاقة) التي تهندسها وترسمها قوى الهيمنة الدولية لتفكيك دول المنطقة وإعادة تركيبها وفق منطق سايكس بيكو جديد بالشكل الذي يخدم مصالحها الحيوية والاستراتيجية. وعلى هذا، ينبغي التفعيل أكثر للوظيفة السياسية للجامعة على ضوء واقعنا الراهن بكل ما يحمله من رهانات وتحديات من أجل بناء وعي سياسي جديد وممارسة سياسية جديدة قادرة على الصمود في وجه العولمة وقوى الاستكبار العالمي بكل تطلعاتها الإمبريالية.²

وإذا كانت الجامعة هي بمثابة العقل في جسد المجتمع، كون سلامة ورشادة القرارات التي تتخذها الدولة تخضع لتوجيهات عقل المجتمع المتمثل في الجامعة، ومن هذا المنطلق يتعين على الجامعة، أن تلعب دوراً محورياً في تخطيط سياسيات الأمن القومي، فضلاً عن أهمية أدوارها الهادفة من خلال عملية التنشئة السياسية إلى رفع نسبة الوعي السياسي، وكذلك تحقيق يقظة إستراتيجية كفيلة بإدراك ومواجهة كل التهديدات المخاطر التي من شأنها المساس بالوحدة الوطنية، السيادة والأمن القومي للدول العربية.³

في الحقيقة، أن الأمن القومي، الاستقرار السياسي، الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي كلها قيم هامة يتوقف تحقيقها على مدى نجاح الدور الذي تضطلع به الجامعة في عملية التنشئة السياسية التي قوامها: تنشئة المواطن الصالح، تعزيز قيم المواطنة، وإشاعة ثقافة الحوار والتسامح ونشر مبادئ الديمقراطية وتوسيع قاعدة ممارستها في المجتمع، بالإضافة إلى التمسك بالقيم وعدم الانسلاخ منها، كلها تشكل مقومات ومداخل هامة لتحقيق الأمن القومي، الوحدة والتنمية الوطنية.

ومن المعلوم أن أي تغيير يحدث في المجتمع مرهون بما يصطحبه من تغييرات هامة على مستوى قيم وعادات الأفراد واتجاهاتهم السياسية، ومن هنا تبرز الأهمية المتنامية لدور التنشئة السياسية التي تضطلع بها الجامعة لتصحيح أو مواجهة بعض القيم السلبية المتفشية في المجتمع كالعزوف السياسي، وعدم الاكتراث بالقضايا الوطنية والمصيرية التي تمم الأمة، ضعف الانتماء وغياب

¹ كريمة حوامد، المرجع السابق، ص 8.

² سمير حمياز، المرجع السابق، ص 226.

³ فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني : تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2004، ص 98-99.

ثقافة المواطنة..، والعمل بالمقابل على غرس قيم إيجابية خاصة في صفوف الشباب لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار الوطني.¹

الواقع، أن وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع لا تنحصر فقط في تكوين الرأسمال البشري المؤهل لخدمة الاقتصاد الوطني، وإنما أيضا تتمثل هذه الوظيفة في التنشئة السياسية الكفيلة برفع الوعي السياسي والثقافة السياسية للمواطن بالشكل الذي يجعله يندمج بشكل إيجابي في الحياة السياسية، وبالتالي يكون رقما هاما في معادلة البناء الوطني والتنمية الشاملة.²

الملاحظ أنه في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحولات، ومتغيرات، وثورات معرفية وتكنولوجية، وعملة، وازدياد في المطالبة بتحقيق الديمقراطية في المجتمعات، وما تشهده المنطقة العربية من صراعات واضطرابات في أعقاب "ثورات الربيع العربي"، تزداد أهمية الدور السياسي للجامعة، خصوصا في مجال تنمية الوعي السياسي والإسهام في التنشئة السياسية للطلاب، خصوصا مع تزايد وتيرة العنف السياسي في المنطقة العربية، وأحداث ما بعد "ثورات الربيع العربي"، وتزايد الأصوات المطالبة بالديمقراطية في المنطقة العربية، وكذا تنامي حدة الصراعات والانقسامات السياسية والمذهبية في المنطقة العربية، لذا فالحاجة ماسة لمراجعة الآليات التي يمكن أن تستفيد منها الجامعة في تنمية الوعي السياسي بما يضمن إعداد المواطن الصالح الذي لديه رؤية ووعي كافيان لمواجهة التحديات، بما يحقق أهداف المجتمع وفلسفته ويسهم في أمنه وتقدمه.

بناء على ما سبق، يمكن اقتراح عدة بدائل لجعل الجامعات العربية تضطلع بدور أكثر فعالية في التنشئة السياسية الخادمة لمتطلبات الأمن القومي في المنطقة العربية، وذلك على النحو التالي:

- ✓ التأكيد على ضرورة استقلالية الجامعة وممارسة وظيفتها النقدية بكل حرية بما يجعلها قوة اقتراح في خدمة متطلبات الأمن القومي للدول العربية.
- ✓ تعديل وتحيين البرامج التعليمية بما يجعلها قادرة على الاستجابة لمتطلبات الواقع، وما تعرفه المجتمعات العربية من تحديات ومخاطر محدقة بالأمن القومي العربي.
- ✓ تكثيف التعاون والتنسيق بين الجامعات العربية وتبادل الخبرات في مجال التنشئة السياسية وتشكيل الوعي السياسي الكفيل بالتصدي للمخاطر والأزمات التي تشهدها المنطقة العربية.
- ✓ تنفيذ سلسلة من البرامج والندوات والملتقيات في مجال التثقيف السياسي للطلاب على نحو دوري ومخطط.
- ✓ إعداد دورات تدريبية لأساتذة الجامعات لتعريفهم بكيفية قيامهم بدورهم في تشكيل وعي الطلاب السياسي من خلال استخدام آليات ومناهج مبتكرة.
- ✓ تنفيذ المسابقات الطلابية في إعداد الأبحاث في مجال السياسة والأحداث المعاصرة التي تشهدها المنطقة العربية.
- ✓ تنفيذ برامج للزيارات بين الجامعات العربية بما يسهم في رفع الوعي القومي العربي بين الطلاب.
- ✓ مراجعة المقررات والبرامج التي لها علاقة بالتوعية السياسية للطلاب كحقوق الإنسان وغيرها، وتحديثها، وتطويرها وفقاً لنظم ومعايير جودة المقررات الجامعية المحلية والعالمية.

¹ كريمة حوامد، المرجع السابق، ص15.

² Dominique Chagnollaude, Science politique, éléments de sociologie politique, Dalloz Paris, 2010, p.130.

على ضوء ما سبق، يمكن القول أن ما تشهده المنطقة العربية من اضطرابات، وصراعات، وحروب يستدعي تضافر جهود كل من الأفراد والمؤسسات للتعامل مع هذه المعضلات الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية والآثار المترتبة عليها، ومن المؤكد أن الجامعات العربية يمكن أن تسهم بدور فاعل في من خلال عملية التنشئة السياسية وتشكيل الوعي السياسي للطلاب، وإعدادهم لمواجهة تلك الأوضاع والظروف التي يواجهها الأمن القومي العربي.

من هذا المنطلق، فإن الخيار مفتوح أمام المؤسسات الجامعية في المنطقة العربية، إما أن تكون مجرد أماكن لتخريج الطلاب والحصول على الشهادات، وإما أن يكون لها دور إيجابي بحيث تشكل قوة اقتراح لحماية ودعم الأمن القومي العربي والنهوض بالمجتمعات العربية.

5. خاتمة:

انطلاقاً من تضاعيف صفحات هذه الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن الجامعة مدعوة أكثر من أي وقت مضى بأن تلعب دوراً محورياً من خلال عملية التنشئة السياسية، لمواجهة التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية التي تشهدها المنطقة العربية عامة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الأمن القومي وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية، لاسيما وأن دول المنطقة أصبحت عرضة للتآكل من الأعلى بفعل التدخلات الخارجية ومن الأسفل نتيجة للصراعات والأزمات الداخلية، وعلى هذا، فإن التنشئة السياسية التي تضطلع بها الجامعة تشكل مدخلاً هاماً لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام.
- كما توصلت الدراسة إلى أن تفعيل دور الجامعة من خلال عملية التنشئة السياسية يساهم بشكل كبير في زيادة الوعي السياسي واليقظة الاستراتيجية الكفيلة بمواجهة التحديات والمخاطر التي تشهدها المنطقة وبالمقابل، فإن ضعف التنشئة السياسية يؤدي إلى قلة المناعة وتعريض القيم والثوابت الوطنية للخطر.
- وعليه، فإن المدخل الفعال لتحقيق الوحدة الوطنية، الأمن القومي والتنمية الوطنية الشاملة يتوقف على مدى نجاح التنشئة السياسية التي تضطلع بها الجامعة في تكريس قيم المواطنة، التسامح، الديمقراطية، وغيرها من القيم التي تعد بمثابة مقومات أساسية ليس فقط لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي، ولكن أيضاً لتنشئة المواطن الصالح الذي يعد عنصراً جوهرياً في معادلة البناء والتنمية الوطنية الشاملة.

6. قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

■ الكتب:

- أحمد محمود الخطيب، معاينة عادل سالم، الإدارة الإبداعية للجامعة، نماذج حديثة، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006.
- إسماعيل محمود حسن، التنشئة السياسية: دراسة في أخبار التلفزيون، دار النشر للجامعات، مصر، 1997.
- سامي سلطي عريفج، الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر، الأردن، 2001.
- سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2004.
- عبد الغني بسيوني، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، مصر، 1997.
- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- فضيل دليو، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
- فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2004.
- خميسي شيب، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة-، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- محمد ضياء زاهر، الجامعة والسلطة: مدخل لدراسة الوظيفة النقدية للجامعة، دار الشروق، القاهرة، 2010.
- محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، القاهرة، 2002.
- محمود محمود النجيري، الأمن الثقافي العربي: التحديات وآفاق المستقبل، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991.
- هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2004.

■ المقالات:

- محمد الرضواني، التنمية السياسية بين غموض المعنى والخلفيات الأيديولوجية، المجلة المغاربية للكتاب، العدد، 36، 2006.
- المذكرات والرسائل الجامعية:
- دينا إبراهيم أحمد جمال الدين، دور التعليم العالي في التمايز الاجتماعي، رسالة ماجستير في علوم التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1995.
- سمير حمياز، إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، دراسة حالة الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

- كريمة حوامد، دور الجامعة في التنشئة السياسية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2008.
- محمد خميس حرب، الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة في مصر: واقعه ومستقبله، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011.
- نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرجات عباس، سطيف، 2012.
- نيفين محمد أبو هرييد، دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، 2010.
- وريدة براهيمي، المعوقات الاجتماعية للأستاذ الجامعي وأثرها على أهداف المؤسسة الجامعية، دراسة حالة باتنة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2004.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- Barry Buzan, People, States and Fear , an Agenda for International Studies in the past Cold War End, Lynn Rimmer Publisher, New York, 1991.
- Dominique Chagnollaud, Science politique, éléments de sociologie politique, Dalloz Paris , 2010.